

Distr.: Limited
18 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٩ من جدول الأعمال
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إثيوبيا، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، توفالو، تونس، جامايكا، جزر سليمان، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، ساموا، سلوفينيا، السويد، الصين، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، كرواتيا، كندا، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان: مشروع قرار

إطار مرجعي جيوديسي عالمي لخدمة التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٦٨/٥٤ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الذي أيد القرار المعنون "الألفية الفضائية: إعلان فيينا بشأن الفضاء والتنمية البشرية"^(١) والذي أشار في جملة أمور إلى إجراءات رئيسية ينبغي اتخاذها لتحسين جوانب الفعالية والسلامة في أنشطة النقل والبحث والإنقاذ، والأنشطة الجيوديسية وغيرها من الأنشطة، عن طريق تحسين الوصول العالمي إلى الشبكات الفضائية للملاحة وتحديد المواقع وتحسين التوافق بين تلك الشبكات، بما فيها المنظومات الساتلية للملاحة العالمية،

(١) اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، المعقود في فيينا من ٩ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ (انظر A/CONF.184/6، الفصل الأول، القرار ١).



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ تعيد كذلك تأكيد قرارها ٢٥٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الذي أقرت فيه خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٢) ووسائل تنفيذها التي تتضمن في جملة أمور تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين نظم المراقبة في العالم وبرامج البحث للمراقبة العالمية المتكاملة، مع مراعاة الحاجة إلى بناء القدرات وتبادل البيانات المستخلصة من عمليات الرقابة الأرضية والاستشعار عن بعد بواسطة السواتل والمصادر الأخرى بين جميع البلدان،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ الذي أقرت بموجبه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، والتي أقر فيها رؤساء الدول والحكومات بأهمية البيانات القائمة على تكنولوجيا الفضاء والرصد في الموقع والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوق بها بالنسبة لرسم السياسات العامة ووضع البرامج وعمليات المشاريع في مجال التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤/٢٠١١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١ الذي أنشأ المجلس بموجبه لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، وشجع الدول الأعضاء على إجراء مناقشات منتظمة رفيعة المستوى بشأن المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي تشارك فيها جهات معنية متعددة، بسبل منها عقد منتديات عالمية، تشجيعاً لإقامة حوار شامل مع جميع الجهات الفاعلة والهيئات المعنية، وشدد على أهمية تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي للنهوض بتبادل المعارف والخبرات لمساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية وتعزيزها في هذا المجال،

وإذ تشير أيضاً إلى القرار رقم ١ الذي اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ^(٣) المعقود في بانكوك في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والذي أعرب فيه المؤتمر عن إدراكه لضرورة تحسين استدامة وقدرات النظام العالمي للمراقبة الجيوديسية والحاجة إلى تشجيع ودعم اعتماد الإطار المرجعي الأرضي الدولي بوصفه الإطار المرجعي الأساسي، وحث لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي على التشاور مع الدول الأعضاء بشأن اعتماد ومساندة الإطار المرجعي

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٣) انظر E/CONF.102/8، الفصل الرابع، باء.

الجيوديسي العالمي، ووضع خريطة طريق لتنفيذه، والمشاركة في النظام العالمي للمراقبة الجيوديسية والتعهد بالعمل على استدامته في الأجل الطويل،

وإذ تشير كذلك إلى المقرر ١٠٢/٣^(٤) الذي اتخذته لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، وأقرت فيه بضرورة اتخاذ إجراءات لتيسير تقديم قرار يُنظر فيه خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة سعياً للحصول على الدعم والالتزام على أعلى مستوى، وطلبت إلى الأمانة العامة إنشاء فريق عامل، يراعى فيه التمثيل الإقليمي العادل، لوضع المذكرة المفاهيمية ومشروع نص القرار من خلال عملية مفتوحة وشاملة،

وإذ تسلّم بأهمية التعاون الدولي، إذ لا يوجد بلد قادر على القيام بذلك بمفرده، في إنجاز الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي والخدمات التي ستقوم عليها تكنولوجيا النظم الساتلية للملاحة العالمية وتوفير إطار عمل لجميع الأنشطة الجغرافية المكانية بوصفه عاملاً رئيسياً يتيح التوافق بين البيانات المكانية، والتخفيف من حدة الكوارث، وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تسلّم أيضاً بالأهمية الاقتصادية والعلمية لوجود إطار مرجعي جيوديسي عالمي يتسم بالدقة والاستقرار ويسمح بأخذ القياسات بعلاقات متبادلة من أي مكان على سطح الأرض أو في الفضاء، ويجمع بين تحديد المواقع الهندسي وبين مراقبة حقل الجاذبية، كأساس ومرجع للمعلومات الجغرافية عن المواقع والارتفاعات المستخدمة في العديد من تطبيقات علوم الأرض والتطبيقات الاجتماعية، بما في ذلك مراقبة مستوى سطح البحر ورصد تغير المناخ، والمخاطر الطبيعية، وإدارة الكوارث، ومجموعة كاملة من التطبيقات الصناعية (بما فيها التعدين، والزراعة، والنقل، والملاحة، والتشييد) التي يساهم تحديد المواقع بدقة في فعاليتها، وإذ تسلّم بتزايد الطلب على ذلك الإطار،

وإذ تسلّم كذلك بالإنجازات الهائلة التي حققتها الوكالات الوطنية المعنية بأنشطة المسح والأنشطة الفضائية، واللجان الجيوديسية، ومؤسسات الأبحاث والجامعات، وغيرها من المنظمات الدولية مثل الاتحاد الدولي للمساحين، وباستفادتها من مبادرات الرابطة الدولية للجيوديسيا، التي تمثل المجتمع الجيوديسي العالمي، في قياس ورصد التغيرات في نظام الأرض، وبذل أقصى الجهود في ذلك، بما في ذلك تطوير الإطار المرجعي الأرضي الدولي، الذي أصبح الآن معتمداً،

(٤) انظر E/2013/46-E/C.20/2013/17، الفصل الأول، باء.

وإذ تعترف بما قدمته الدول الأعضاء من استثمارات في تطوير البعثات الساتلية لتحديد المواقع واستشعار الأرض من بعد، ودعم مجموعة من الجهود العلمية التي تحسّن فهمنا لـ "المنظومة الأرضية" ويُسّرشد بها في اتخاذ القرارات، وإذ تسلّم بأن المنافع المجتمعية الكاملة من هذه الاستثمارات لا تتحقق إلا إذا كانت تستند إلى إطار مرجعي جيوديسي عالمي يُستخدم على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي،

وإذ تعترف مع التقدير بأن بعض الدول الأعضاء بدأت بالفعل في تنفيذ آليات لتبادل البيانات الجيوديسية بشكل مفتوح وبهدف تطوير الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي وتحسينه واستخدامه على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي،

وإذ تسلّم بأن الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي يتوقف على مشاركة البلدان في جميع أرجاء العالم، وعلى اتخاذ إجراءات لتعزيز التعاون الدولي،

١ - تلاحظ مع التقدير إنشاء فريق عامل من جانب لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي لوضع خريطة طريق لإطار مرجعي جيوديسي عالمي تتناول العناصر الرئيسية المتعلقة بتطويره واستدامته؛

٢ - تشجع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة على تعزيز التعاون العالمي في مجال تقديم المساعدة التقنية، ولا سيما من أجل تنمية قدرات البلدان النامية في مجال الجيوديسيا، بهدف ضمان تطوير إطار مرجعي جيوديسي عالمي واستدامته وتحسينه؛

٣ - تحث الدول الأعضاء على التبادل الحر للبيانات الجيوديسية والمعايير والاستخدامات الموحدة، على أساس طوعي، إسهاما في الإطار المرجعي العالمي، وفي تكتيف بياناته الإقليمية، وذلك من خلال الآليات الوطنية ذات الصلة والتعاون الحكومي الدولي، وبالتنسيق مع الرابطة الدولية للجيوديسيا؛

٤ - تدعو أيضا الدول الأعضاء إلى الالتزام بتحسين وصيانة هيكلها الأساسية الوطنية الجيوديسية بوصفها وسيلة أساسية لتعزيز الإطار المرجعي الجيوديسي العالمي؛

٥ - تدعو كذلك الدول الأعضاء إلى المشاركة في التعاون المتعدد الأطراف على معالجة الثغرات والازدواجية في الهياكل الأساسية سعيا إلى وضع إطار مرجعي جيوديسي عالمي أكثر استدامة؛

٦ - تدعو الدول الأعضاء إلى وضع برامج توعية تعرّف المجتمع بالإطار المرجعي الجيوديسي العالمي وتفسّر طريقة عمله.